العرب
السبت 2021/10/30
السنة 44 العدد 12225

تفاؤل حقوقي حذر بعد إلغاء حالة الطوارئ في مصر

مكسب قانوني يعزز الحقوق والحريات والعمل المدني

بعث قرار الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إيقاف العمل بقانون الطوارئ تفاؤلا لدى الأوساط الحقوقية والقانونية المحلية بأن يعزز هذا القرار المفاجئ الحقوق والحريات في البلاد، لكنها تتخوف من قوانين أخرى مماثلة لحالة الطوارئ تعتبر أنها تعرّض طيفا واسعا من المعارضة لمحاكمات وتحقيقات استثنائية.

موجودون للضرورة

القاهرة - قرر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الإثنين عدم تمديد حالة الطوارئ للمرة الأولى منذ 4 أعوام ونصف العام، حيث فرضها في جميع أنحاء البلاد لأول مرة في التاسع من أبريل 2017 في أعقاب حادث تفجير كنيستين بالتزامن في طنطا والإسكندرية، مع تجديدها كل ثلاثة أشهر.

ووصف المتحدث باسم الرئاسة بسام راضي في تصريح متلفز القرار بالتاريخي وقال إنه ستتبعه قرارات أخرى مختصة بكل وزارة، لكن مثل هذه القرارات لم تصدر بعد.

ويتوقع حقوقيون ورجال قانون مصريون أن يحقق هذا القرار المفاجئ مكاسب قانونية، منها إلغاء إحالة متهمين إلى المحاكم الاستثنائية، وعودة إمكانية الطعن على الأحكام، ورفع القيود عن الحركة والانتقال والإقامة في أي وقت وأي مكان، وتعزيز الحالة الحقوقية والعمل المدني.

لكن ثمة مخاوف في الوقت نفسه من وجود قوانين مقيدة مماثلة لحالة الطوارئ لم تلغ بعد، واستمرار محاكمات وتحقيقات استثنائية، وعدم اتخاذ إجراءات بالعفو والإفراج عن سياسيين.

شوقي السيد

إلغاء الطوارئ يُعيد المحاكمات إلى طبيعتها

سعيد عبدالحافظ

قرار إنهاء الطوارئ يدعم الخطوات التي تعزز الحقوق والحريات

نجاد البرعي

رفع حالة الطوارئ خبر مطمئن يجب أن ينعكس على الواقع

وحالة الطوارئ الأخيرة هي الرابعة التي يتم تطبيقها في كامل أرجاء مصر منذ سنّ قانونها في 1958، وجرى فرضها لأسباب تنوعت بين الحرب واغتيال رئيس وفض اعتصامين وتفجيرات إرهابية.

وفي العاشر من أبريل 2017 وافق البرلمان المصري على إعلان حالة الطوارئ لمدة 3 شهور، لـ"مواجهة أخطار الإرهاب"، إثر مقتل 45 شخصا في هجومين استهدفا كنيستين شمالي البلاد وتبناهما تنظيم داعش الإرهابي. ثم تم تمديدها 16 مرة، حتى صدر قرار عدم التمديد.

ومنحت حالة الطوارئ الرئيس السيسي صلاحيات واسعة واستثنائية مكنته من اتخاذ إجراءات صارمة ضد معارضين وكل من يمثل تهديدا للأمن القومي.

وتمكنت قوات الأمن خلال السنوات الأربع الماضية من اعتقال الكثير من العناصر الخطرة والتي على صلة بتنظيمات إرهابية، ما وفر قدرا لافتا من الأمن والاستقرار في مصر مما دفع إلى توقيف العمل بقانون الطوارئ.

مكاسب مهمة

يترتب على إلغاء الطوارئ، وفق حديث شوقي السيد الفقيه الدستوري، "إلغاء المحاكمات الاستثنائية، مثل محاكم أمن الدولة العليا طوارئ وعودة المحاكمات إلى طبيعتها وفقا لقانوني الإجراءات الجنائية والعقوبات الحاليين".

وبحسب المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (منظمة غير حكومية)، في بيان الثلاثاء، فإنه لم يكن متاحا الاستئناف أو الطعن على أحكام المحاكم الاستثنائية.

وقال أحمد حلمي محام مصري متخصص في قضايا معارضين إن "الفئة الوحيدة المستفيدة من القرار هي المحبوسون على ذمة قضايا مرجح إحالتها للمحاكمة، وبذلك سيحالون لمحكمة جنايات عادية وستكون لهم الاستفادة من الطعن على الأحكام فيها أمام محكمة النقض".

وأضاف حلمي، عبر صفحته بفيسبوك الثلاثاء، أن هذا المكسب "هام ومؤثر لتلك الفئة (المتهمون على ذمة قضايا مرجح إحالتها الفترة المقبلة)، إذ أن الأمل في تلك القضايا أغلبه معقود بالطعن بطريق النقض فيها".

فيما قال المستشار عبدالله الباجا رئيس محكمة استئناف القاهرة إنه في حال وجود أي قانون أو قرار جديد، يتم تطبيق الأصلح للمتهم.

وتابع أن الإجراءات التي تنتج عن إلغاء حالة الطوارئ سيتم تطبيقها بأثر رجعي على أي قضية لم يصبح الحكم فيها باتا (نهائيا)، في إشارة إلى إمكانية الطعن.

ومن أبرز الآثار التي تُفرض بإعلان حالة قانون الطوارئ وتلغى بإلغائها، هي حظر التجول جزئيا وكليا وأوامر عزل مناطق أو إخلائها والقيود على الحركة والانتقال والإقامة في أي وقت وأي مكان، وفق القانون ذاته.

ووفق سعيد عبدالحافظ عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان (رسمي)، لوكالة الأنباء الرسمية، فإن السيسي تعهد في إعلان أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان في الحادي عشر من سبتمبر الماضي، بأن تتخذ الدولة خطوات لتعزيز الحريات العامة عبر قرارات، منها إنهاء حالة الطوارئ وكافة الآثار المترتبة عليها.

ورأى عبدالحافظ أن إنهاء الطوارئ يؤدي إلى "دعم الخطوات التي من شأنها أن تعزز الحريات والحقوق، وتحقق انفراجة بمجال حقوق الإنسان والعمل الأهلي بكافه أنواعه، بما يحقق الحياة الكريمة للمواطن".

مخاوف حقوقية

لم ير المحامي والحقوقي المصري ناصر أمين أهمية كبرى من إلغاء حالة الطوارئ، حيث قال عبر صفحته في فيسبوك إن "كل النصوص الاستثنائية التي تبيح القبض والتفتيش والحبس تم نقلها إلى قوانين أخرى، مثل قانوني مكافحة الإرهاب وقانون الكيانات الإرهابية، وهي مازالت سارية ولا يتطلب تطبيقها إعلان حالة الطوارئ".

ورحبت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،(غير حكومية)، بقرار السيسي لكنها قالت إن هذه الخطوة "ستكون قاصرة، خاصة مع تشريعات أخرى شرعنت أغلب صلاحيات قانون الطوارئ، وأدخلتها إلى القوانين الجنائية بشكل دائم".

ووفق المبادرة المصرية، فإن المحاكم الاستثنائية بنص قانون الطوارئ ستستمر في النظر في جميع القضايا التي أُحيلت إليها بالفعل من قبل النيابة العامة أو التي شرعت في نظرها قبل الإلغاء.

ودعت المبادرة إلى وقف هذه المحاكمات والإفراج عن المتهمين فيها، "خاصة وأن أغلبهم قد تجاوز الحد الأقصى للحبس الاحتياطي (عامين)".

ويتفق مع هذا التخوف المحامي أحمد حلمي قائلا إن هذه القضايا "لن تحال لمحاكم عادية، ولكن تستمر المحكمة في نظرها والحكم فيها بصفتها محكمة طوارئ، وبالتالي الحكم فيها غير قابل للطعن بالنقض ويقدم فيها فقط تظلم للحاكم العسكري".

وأردف "بخصوص النيابة المختصة بعرض المتهمين، فلا أثر أيضا للقرار عليها حيث أن نيابة أمن الدولة أحد أفرع النيابة النوعية، وعملها مستمر منذ إنشائها حتى الآن ولا يتعلق بفرض حالة الطوارئ أو إلغائها، وبالتالي بحسب توزيع النائب العام لاختصاص القضايا، تظل اختصاصات نيابة أمن الدولة كما كانت دون تغيير".

أما الحقوقي المصري نجاد البرعي فقال عبر صفحته بموقع فيسبوك "طبعا رفع حالة الطوارئ خبر مطمئن، لكنه بالنسبة إلي لن يكون خبرا سعيدا ما لم تنعكس آثاره على الأرض".

واقترح البرعي مطالب، بينها الإفراج عن محبوسين احتياطيا لمدد تصل بعضها إلى 3 سنوات من دون محاكمة.

كما قال السياسي والأكاديمي حسن نافعة عبر حسابه بتويتر "أرحب بشدة بقرار الرئيس السيسي عدم مد حالة الطوارئ، وأمل أن تعقب هذه الخطوة الجريئة خطوات أخرى تنتهي بالإفراج عن كافة السياسيين المحبوسين وإلغاء قرارات حظر السفر والتحفظ على الأموال".

> حالة الطوارئ منحت السيسي صلاحيات واسعة مكنته من اتخاذ إجراءات صارمة ضد كل من يمثل تهديدا للأمن القومي

وتحدث رئيس الحكومة المالي عن هذا الأمر في حوار أجراه مع الإذاعة الجزائرية (رسمية) قائلا إن "هناك مناطق في شمال مالي تمنع فرنسا دخول جيش البلاد إليها، ما خلق لنا دولة داخل دولة".

وأخطر من ذلك، كشف مايغا أن الأمر "وصل إلى حد أن رئيس فرنسا السابق نيكولا ساركوزي (2007 – 2012) وعد متمردين في الشمال بمنحهم دولة مستقلة".

لكن هذا المقترح يتطلب قرارا رسميا داعما له، إذ قال المحامي حلمي إنه "بالنسبة إلى قضايا الحبس الاحتياطي وتجديد الحبس، فقرار الإلغاء لحالة الطوارئ ليس له أثر قانوني عليها".

وزاد "بخصوص أوضاع المعتقلين، وهل إلغاء القرار (الطوارئ) يدل على انفراجة بملفهم من عدمه، فهذا الملف القرار فيه سياسي لا علاقة له بقرارات قضائية.. وأي طرح لتلك الكلمات هو من قبيل التوقعات".

وعادة ما تؤكد مصر التزامها بتطبيق القانون واحترام حقوق الإنسان، وتنفي وجود معتقلين سياسيين لديها، وتقول إن جميع المحبوسين هم على ذمة قضايا جنائية بعضها مرتبط بـ"التحريض على الإرهاب والعنف".

الضغوط الخارجية تثني باماكو عن بدء التفاوض مع الجماعات المسلحة

باماكو - عكست منظومة الحكم الجديدة في باماكو خلال الفترة القليلة الماضية مواقف متضاربة في ما يتعلّق بالتفاوض مع الجماعات المسلحة قد تعكس طبيعة الخلاف الحاد داخليا والضغوط الخارجية الممارسة عليها.

وفي التاسع عشر من أكتوبر أعلن وزير الشؤون الإسلامية في مالي مامادو كوني عن نية الحكومة الانتقالية فتح قنوات الحوار مع الجماعات المسلحة في البلاد، في إشارة إلى الدبلوماسي السابق إياد آغ غالي زعيم تنظيم أنصار الدين، ومامادو كوفا زعيم جماعة تحرير ماسينا، اللذين يحملان الجنسية المالية.

وقال إن الحكومة كلفت المجلس الإسلامي الأعلى بإجراء حوار مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. لكن بعد نحو ثلاثة أيام صدر بيان من الحكومة ينفي "تفويض أي منظمة وطنية أو دولية رسميًا للقيام بمثل هذا النشاط".

ويعكس ذلك تخبطا في تحديد الأولويات، واحتمال وجود ضغوط خارجية على باماكو من قوى دولية نافذة وعلى رأسها فرنسا للتراجع عن هذا القرار الذي تشجع عليه كل من الأمم المتحدة والجزائر.

والتفاوض مع الجماعات المسلحة -وخاصة آغ غالي وكوفا المتحالفين مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب- ليس بالجديد، وإن تم على مستويات محلية رغم حديث الحكومة في عدة مناسبات عزمها توسيع نطاقه، حتى قبل الإطاحة بالرئيس أبوبكر كيتا الذي أقر في فبراير 2020 وجود اتصالات من هذا النوع.

ويرى محللون أن تملص السلطات الانتقالية من قرار تكليف المجلس الإسلامي الأعلى يعكس رغبة في عدم تصعيد الأزمة السياسية مع فرنسا التي مازالت الحليف الأول لباماكو في مواجهة الجماعات الإرهابية، سواء التابعة لتنظيم داعش الإرهابي أو المناصرة لتنظيم القاعدة.

فبدّء باماكو المفاوضات مع تحالف نصرة الإسلام على الطريقة الأميركية مع حركة طالبان في أفغانستان يعني فشل فرنسا في مكافحة الإرهاب، بالتزامن مع قرار إنهائها عملية برخان وانسحابها من شمال مالي.

وهذا ما يرفضه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خاصة وأنه مقبل على انتخابات رئاسية في الربيع المقبل لم يحسم أوراقها بعد.

ويرجح المحللون أن حكومة باماكو لا تريد الذهاب إلى ما هو أبعد مما وصل إليه التصعيد مع باريس، خاصة بعد المفاوضات التي تجريها مع شركة فاغنر الروسية لاستقدام نحو ألف مرتزق من أجل ملء الفراغ الذي قد يتركه انسحاب نحو 3 آلاف عسكري فرنسي من إجمالي 5100 عنصر في عملية برخان بالساحل.

ووصل التراشق بين باريس وباماكو إلى حد استدعاء مالي السفير الفرنسي لديها للاحتجاج على تصريحات ماكرون التي انتقد فيها بحدة الحكومة المالية.

لكن في الأيام الأخيرة شهدت العلاقات بين البلدين نوعا من التهدئة، إذ التقى رئيس الوزراء المالي شوغيل كوكالا مايغا في السادس والعشرين من أكتوبر بسفير فرنسا لدى باماكو جويل ماير.

وأعرب السفير الفرنسي عن رغبة بلاده في تعزيز التعاون مع مالي، مشددا على أن فرنسا "لن تنسحب من مالي"، بينما أكد مايغا على الحاجة إلى تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب وانعدام الأمن والفساد والإفلات من العقاب.

ورأى المحللون أن هذا اللقاء يمثل مؤشرا على بداية هدوء العاصفة التي كادت تفجر العلاقات بين البلدين، ما يفسر تراجع باماكو عن تكليف المجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عملية التفاوض مع الجماعات المسلحة.

وفي نفس اليوم استقبل رئيس أركان الجيش المالي العميد عمر ديارا وفدا من القيادة الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) بقيادة نائب مدير الاستراتيجية والتخطيط الجنرال مارك هوفتر، الذي شدد على أن واشنطن "ستظل شريكًا موثوقًا به للقوات المسلحة المالية".

وتعكس هذه التحركات رغبة أميركية – فرنسية في قطع استعانة باماكو بمرتزقة فاغنر، مقابل عدم التخلي عنها في حربها ضد الإرهاب، في حين يقول محللون إن تراجع السلطات الانتقالية في مالي عن تكليف المجلس الإسلامي بالتفاوض مع قيادات الجماعات المسلحة في شمال وسط البلاد يعكس تخوّفها من أن تحرّك باريس بعض الملفات الحساسة، وأخطرها تقسيم البلاد وتشكيل دولة للطوارق في الشمال.

> تراجع حكومة باماكو عن التفاوض مع الحركات المسلحة يعكس رغبة في عدم تصعيد الأزمة السياسية مع باريس

واتهم مايغا فرنسا بعدم احترام الاتفاق معها في 2013، الذي ينص على تقديم دعم جوي ومخابراتي للجيش المالي، "وقامت باريس بنشر 4 آلاف عسكري دون استشارة باماكو".

وللتأكيد على فشل التدخل العسكري الفرنسي أوضح مايغا أن الهدف كان "القضاء على الإرهاب، لكنه انتشر في 80 في المئة من بلادنا بعد أن كان محصورا في الشمال".

وتابع أن "عودة وحدة مالي لم تتحقق لأن جماعات متمردة مسلحة في مالي تستعرض إلى اليوم بأسلحة ثقيلة أمام القوات الدولية والفرنسية".

وسعت باماكو لخيارات بديلة كي تتلافى سيناريو التقسيم، وذلك بطلب الدعم العسكري الروسي عبر شركة فاغنر والسعي لفتح قنوات اتصال مع الجماعات المسلحة المالية المتحالفة مع القاعدة من أجل تحييدها في حال اضطر الجيش المالي إلى التدخل في الشمال لمنع انقسام البلاد.

كما كثفت باماكو اتصالاتها مع الجزائر، التي ترعى الحوار الدولي مع المتمردين الطوارق والأزواد، من أجل تفادي أي سيناريو لفصل الشمال عن الجنوب.

وستحاول باماكو إعادة ضبط علاقاتها مع باريس التي ستكون مضطرة إلى تعديل سياستها في مالي لتفادي فقدان نفوذها لصالح روسيا والجزائر.

خطر الانقسام يعرقل المفاوضات مع المتشددين